العدد 6

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للتعليم

نشرة المجلس الأعلى للتعليم

افتتاحية العدد

ابتداء من هذا العدد من نشرة المجلس الأعلى للتعليم، سيتم التركيز أكثر على تغطية مختلف الأنشطة والأشغال التي تتخلل حياة المجلس وهيئاته ولجانه، وسير اضطلاعه بمهامه الاستشارية والتقويمية والاقتراحية.

وهو توجه بقدر ما يتجاوب مع اقتراحات أعضاء المجلس، بقدر ما يستجيب لدينامية واعدة يحرص المجلس على إطلاقها وتقويتها، قوامها تنويع أدواته وقنواته التواصلية مع الفاعلين والباحثين التربويين، ومع الرأي العام.

فإلى جانب هذه النشرة التواصلية، صدرت، بدعم من المجلس، مجلة جديدة تحمل اسم «المدرسة المغربية». وسيتم تعزيز هذا الإصدار قريبا بمشروع تربوي تواصلي آخر تحت عنوان «دفاتر التربية والتكوين»، إلى جانب العمل على نشر مختلف أعمال وإنتاجات المجلس.

في هذه الحلة الجديدة من النشرة، وعلاوة على المعالم الدالة في مسار المجلس؛ بوصفها بابا قارا يدون لما يحققه المجلس من تراكمات، ويشكل ذاكرة حية دائمة التطور، تحظى باقي أبواب النشرة بحيز أوسع، بدءا بمحور السير الداخلي للمجلس، الذي يقدم ملخصا عن أشغال آخر دورة عادية يعقدها المجلس قبل صدور كل عدد جديد من هذه النشرة، إلى جانب تقديم لمحة تستوفي أهم أشغال مختلف هيئات المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورات.

في سياق ذلك، ستحظى مشاريع المجلس، ولاسيما تلك المرتبطة بمهامه الاستشارية والاقتراحية والتقويمية، وكذا الدراسات التي ينكب على إعدادها، والأنشطة العمومية التي ينظمها، بحيز أكبر من اهتمام هذه النشرة.

على أن الهدف الأساس من ذلك يتمثل في جعل نشرة المجلس الأعلى للتعليم في حلة أكثر اقترابا من انتظارات أعضائه وباقي شركائه، وصلة وصل بين مختلف هيئاته، ووسيلة ناجعة للتتبع اليقظ لسيره وإسهامه في إنجاح الورش الإصلاحي الكبير للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

في هذا العدد

معالم دالة في مسار المجلس 2
حياة المجلس وسيره الداخلي 2
أشغال الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس 4
آراء المجلس 6
مبادرات و مشاريع 7
الدراسات والبحث 10
يقظة علمية حول قضايا التربية والتكوين عبر العالم 10
إصدارات المجلس 11
مفكرة 12

معالم دالة في مسار المجلس

30 يوليوز 2006: الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش.
10 فبراير 2006: إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.
14 شتنبر 2006: تنصيب جلالة الملك للمجلس الاعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.
4 نونبر 2006: لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية لعمله.
الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفاتح دجنبر 2006: التداول في مشروع النظام الداخلي للمجلس وفتح باب الترشيح لعضوية لجانه الدائمة.
الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفاتح مارس 2007: المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، تشكيل مكتب المجلس، تقديم الارضية الأولية لمشروع راي المجلس في «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» والمصادقة على الراي المتعلق بتأهيل التعليم العتيق بالمغرب.
23 و24 ماي 2007: تنظيم الندوة الوطنية الأولى للمجلس حول «المدرسة والسلوك المدني».
الدورة العادية الثالثة، 16 و17 و18 يوليوز 2007: المصادقة على راي المجلس في موضوع «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني».
الدورة العادية الرابعة، 12و13 و14 نونبر 2007: التداول في موضوع «واقع مهنة وهيئة التدريس والتكوين»، تقديم التصميم المفصل للتقرير الاول حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين، والتداول حول قضايا التربية والتكوين ذات الاولوية في آفاق اشتغال المجلس، وتتعلق اساسا ب **1. التعبئة المجتمعية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة 2. تعميم تعليم اولي ذي جودة 3. الرفع من كفايات التحكم اللغوي 4. الاعتمادات الضرورية لإنجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين 5. تسريع وتيرة محاربة الأمية 6. الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة و 7. تشجيع التفوق والامتياز وضمان تكافؤ الفرص.**
الدورة العادية الخامسة، 25 و26 و27 فبراير 2008: تدارس مشروع التقرير الاول للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها برسم سنة 2008، والمحاور الكبرى للتقرير الموضوعاتي للمجلس لسنة 2009 حول البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، وعرض المحاور الاساسية لإعداد مشروع مقترح المجلس في موضوع: «الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين» والاستماع إلى النقابات التعليمية في الموضوع.
24 مارس 2008: اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الأول للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها.
16 أبريل 2008: رفع التقرير الاول للمجلس إلى العلم السامي لجلالة الملك.
الدورة العادية السادسة، 21، 22 و23 يوليوز 2008: تدارس مشروع البرنامج الاستعجالي للقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين.
9 شتنبر 2008: الإعداد لبلورة وجهة نظر المجلس في البرنامج الاستعجالي، وإصدارها في نهاية أكتوبر 2008.
21 و22 أكتوبر 2008: تنظيم الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من اجل المدرسة المغربية.
الدورة العادية السابعة، 24، 25 و26 نونبر 2008: تدارس الارضية المؤطرة لمعالجة موضوع التحكم في الكفايات اللغوية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.
الدورة العادية الثامنة، 23 و24 فبراير 2009: تدارس مشروع تقرير المجلس لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي.
23 مارس 2009: اعتماد الصيغة النهائية لمشروع تقرير المجلس حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008.

حياة المجلس وسيره الداخلي

الدورة العادية الثامنة للمجلس الأعلى للتعليم يومي 23 و24 فبراير 2009

انتظمت أشغال هذه الدورة من خلال جدول الأعمال الآتي:

- تقديم وتدارس مشروع التقرير الموضوعاتي للمجلس حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008؛
- تدارس المحاور الكبرى لتقرير المجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها برسم سنة 2010؛
- الاستماع إلى خمس مداخلات في موضوع «العلاقة البيداغوجية والتحصيل والنجاح الدراسي»؛
- عرض ومناقشة برنامج عمل المجلس برسم سنتي 2009 و2010؛
- الوقوف على تقدم سير اشتغال المجلس في المواضيع المتعلقة بمهنة وهيئة التدريس والتكوين، والتحكم في الكفايات اللغوية، والشراكة المؤسساتية وبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية.

هكذا، خصصت أشغال اليوم الأول من الدورة، بالأساس، لعرض وتدارس مشروع تقريره الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008، المعد من

قبل المجلس بدعم علمي من الهيئة الوطنية للتقويم، حيث تميز هذا اليوم بمناقشة مستفيضة وغنية لهذا الموضوع. وقد أفضت المناقشة ومعظم الأفكار المعبر عنها، سواء خلال مداولات الجلسة العامة أو من خلال المساهمات المكتوبة، إلى جملة من الملاحظات والاقتراحات، أهمها:

- اعتبار التقرير لبنة أولى في إرساء مرجعية وطنية للتقويم المنتظم للتحصيل الدراسي؛
- تثمين العمل العلمي الذي قامت به الهيئة الوطنية للتقويم في إرساء هذا البرنامج، بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية من خلال المركز الوطني للامتحانات والتقويم؛
- توسيع البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي ليشمل بالتدريج مختلف الأسلاك الدراسية، بما فيها سلك التعليم العالي والتكوين المهني، وكذا ليهم مواد دراسية أخرى؛
- ضرورة التنسيق بين المجلس وبين قطاع التعليم المدرسي، وبمشاركة مختلف الفاعلين التربويين المعنيين، لاستثمار نتائج هذا التقرير وتفعيل التوصيات والمقترحات المترتبة عنها.

الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الثامنة للمجلس

ولتعميق مناقشة مشروع تقرير المجلس حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، وإغناء واستكمال صيغته النهائية قصد المصادقة، تقرر عقد جلسة عامة بتاريخ 23 مارس 2009.

السيد عبد الحق الدوبي يعرض نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، خلال الجلسة العامة يوم 23 مارس 2009

في ارتباط بذلك، تدارست الجلسة العامة للمجلس المحاور الكبرى لمشروع تقرير المجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها لسنة 2010.

وسيرا على التقليد الذي أرساه المجلس، والمتمثل في الانفتاح على مختلف الشركاء والفاعلين التربويين، فقد تم الاستماع، خلال اليوم الثاني من هذه الدورة، إلى خمسة عروض همت:

- «العلاقة التربوية والممارسات البيداغوجية داخل الفصل الدراسي»؛
- "محددات النجاح والفشل الدراسي"؛
- "دور التفتيش التربوي في تطوير العلاقة البيداغوجية داخل الفصل الدراسي، وفي الرفع من جودة التدريس والتعلمات، من أجل تقوية فرص نجاح التلاميذ في مسارهم الدراسي"، من خلال مداخلتين لكل من الجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي والجمعية المغربية لمفتشي التعليم الابتدائي؛
- "مشروع التحسين المستمر لجودة إنجازية المؤسسات التعليمية" عن شعبة التحسين المستمر للجودة بالهيئة الوطنية للتقويم.

من ناحية أخرى، تدارست الجلسة العامة مشروع برنامج عمل المجلس وهيئاته لسنتي 2009 و2010، وصادقت عليه. وفي سياق ذلك، وقفت على تقدم أشغال المجلس في مواضيع هيئة التدريس والتكوين، والتحكم في الكفايات اللغوية، والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية، والشراكة المؤسساتية.

وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، عرفت هذه الدورة تجديد الثقة في أعضاء مكتب المجلس، مع التحاق الرؤساء الجدد للجان الدائمة بعضويته. وبذلك، يتألف المكتب، علاوة على السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه، الرئيس المنتدب للمجلس، والسيد عبد اللطيف المودني، أمينه العام، من السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:

– السيد أحمد عبادي، رئيس لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح
– السيد عبد اللطيف اليوسفي، رئيس لجنة المناهج والبرامج والوسائط التعليمية
– السيد عبد الوهاب بنعجيبة، رئيس لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة
– السيدة التيجانية فرتات
– السيدة لطيفة بناني سميرس
– السيدة نجية حجاج حسوني
– السيد فوزية اكديرة
– السيد الطيب الشكيلي
– السيد أحمد التويزي
– السيد محمد العلمي
– السيد عبد العالي دومو
– السيد جواد الشيخ لحلو
– السيد أحمد السعدي

البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008

يهدف المجلس من خلال هذا البرنامج، الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقويم، بتعاون مع المركز الوطني للامتحانات، إلى إرساء آلية وطنية، مبنية على مؤشرات علمية، للقياس المنتظم لمكتسبات المتعلمين، وتحديد وتتبع المتغيرات المدرسية والأسرية والسوسيو–اقتصادية المؤثرة فيها.

للإشارة، فقد أنجز هذا البرنامج من خلال عينة شملت حوالي 26000 من تلاميذ السنتين الرابعة والسادسة ابتدائي، والسنتين الثانية والثالثة إعدادي، تمثل الجهات الستة عشر للمملكة، وتهم مواد الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والفرنسية.

وبناء على النتائج العامة لهذا التقويم، التي أبانت إجمالا عن وجود تعثرات في مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المستهدفين، يمكن التأكيد على الجوانب الآتية:

أولا، إن البرنامج ينطلق من كون تقويم التحصيل الدراسي يعد جزء لا يتجزأ من العملية التربوية، ومن مجهود التحسين المستمر لجودة التعليم. من ثم، فإن التقويم المنجز يتعين اعتباره لبنة أولى في مسار إرساء وتوطيد هذه الآلية، وإسهاما يظل مفتوحا على التطوير في التقويمات المقبلة المماثلة؛

ثانيا، إن هذا النوع من التقويم يختلف، من حيث أهدافه ومنهجيته، عن الامتحانات الإشهادية، وعن التقويمات داخل الفصل الدراسي. لذلك، فإن مستويات أداء التلاميذ المستخلصة من نتائج هذا البرنامج تم قياسها أساسا بالنظر إلى الأهداف المتوخاة من تدريس كل مادة، وليس باعتبار ما تم تنفيذه من البرامج الرسمية المقررة. وإذا كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الاختيار المنهجي، بنوع من السلبية، على مستوى النتائج المحصلة، فإنه يشكل أيضا فرصة متميزة للإحاطة بالمحددات الأخرى للنجاح الدراسي المرتبطة، على الخصوص، بأداء المدرسة وبمحيطها، وبظروف إنجاز العملية التعليمية، ولاسيما في الوسط القروي وشبه الحضري.

في هذا الإطار، فقد أبرز التقويم المنجز الأثر المركزي والحاسم لمتغيرات متعددة أساسية أخرى من قبيل: المضامين والطرائق البيداغوجية المعتمدة، ومدى تنفيذها الفعلي ومسؤولية كل الأطراف المعنية في ذلك، وكذا دور الوضعية الاجتماعية للمتعلمين ومدى إقبالهم على الدراسة، والبنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتجهيزاتها، ومدى قربها من سكن التلاميذ، ودور الأسر.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تتمكن من تحديد أثر أداء المدرسين في نتائج التلاميذ المحصلة، ومن ثم، فهي لا تتضمن أي حكم على هذا الأداء. ذلك أن قياس هذا الأثر يستدعي، علاوة على توفر الظروف والوسائل اللازمة للتدريس، إنجاز تقويم بدئي لمكتسبات المتعلمين عند انطلاق الموسم الدراسي وآخر في نهايته على نفس العينة من التلاميذ، بشكل يتيح تبين القيمة المضافة للتدريس في عملية التحصيل الدراسي.

ثالثا، تشكل التجربة الأولى لبرنامج تقويم التحصيل الدراسي إسهاما مضافا للمجلس الأعلى للتعليم في الدفع بورش الإصلاح التربوي وفي الرفع من مؤشرات جودة المدرسة المغربية. من ثم، ضرورة تثمين هذه التجربة، والعمل مستقبلا على تطويرها، وذلك في اتجاهين متكاملين:

- تحسين الشروط التقنية لإنجاز البرنامج، حيث يتبين أن توقيت إجراء هذه التقويمات بشكل متزامن مع مشارف بداية العطلة الصيفية، وعدم تعود التلميذ المغربي على هذا النوع من التقويم، وعلى بعض الأسئلة التي تضمنها، ولاسيما منها ذات الاختيار المتعدد، فضلا عن عدم احتسابها في النتائج الدراسية؛ قد تكون من بين العوامل التي لم تحفز التلاميذ المستهدفين على بذل الجهد المطلوب في الإجابات، وبذلك فقد انعكست على النتائج المحصلة.
- العمل على توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل مستويات ومواد دراسية أخرى، وليغطي بشكل أشمل المؤسسات التعليمية المتواجدة بالوسط القروي.

وسيحرص المجلس، من خلال الهيئة الوطنية للتقويم، بتنسيق مع قطاع التعليم المدرسي، وبمشاركة مفتشي وأساتذة المواد الأربع التي شملها البرنامج، على استثمار نتائجه، في اتجاه تحسين مكتسبات المتعلمين، بغية تمكينهم من أوفر حظوظ النجاح.

الملتقى السنوي الثاني للتقويم

خصصت الهيئة الوطنية للتقويم الملتقى السنوي الثاني للتقويم برسم سنة 2009، الذي نظمته يومي 14 و15 أبريل 2009 بشراكة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، لتدارس موضوعين يحتلان مكانة مركزية ضمن المقاربات الكمية المطبقة في مجال التربية، ولاسيما في ارتباط بتقويم التحصيل الدراسي للمتعلمين، والتحليل متعدد المستويات للمتغيرات السياقية المؤثرة في هذا التحصيل (التلميذ–القسم–المؤسسة–الوسط...) .

يتعلق الأمر «بنظرية الإجابة عن البنود» *Théorie de Réponse aux Items (IRT)* التي تعالج إشكالية تصميم الروائز وكيفية تمريرها وكذا طريقة تفسير نتائجها، من جهة، وب «النمذجة الهرمية الخطية» *Modélisation Hiérarchique Linéaire (HLM)* التي تتناول مسألة بناء نماذج إحصائية صالحة لمعالجة وتحليل معطيات موزعة حسب هيكلة هرمية، من جهة ثانية.

انتظم هذا الملتقى في ورشتين تكوينيتين موجهتين للباحثين والمختصين والفاعلين في مجال تقويم وتحليل السياسات التربوية على مستوى كل من الهيئة الوطنية للتقويم وقطاعات التربية والتكوين.

الملتقى السنوي الثاني للتقويم

أوراش مفتوحة

تتركز أشغال الهيئة الوطنية للتقويم حاليا على الإعداد للتقرير الثاني للمجلس الأعلى للتعليم حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها برسم سنة 2010، وذلك من خلال إنجاز الدراسات الموضوعاتية التي ستشكل محاور هذا التقرير. ويتعلق الأمر بالدراسات الأربع الآتية:

- التوجيه الدراسي والمهني؛
- مهام وأدوار التفتيش التربوي؛
- إجراء قياس أولي للنجاعة الخارجية للمنظومة؛
- الدعم الاجتماعي للتلاميذ.

إلى جانب ذلك، تتواصل الأشغال التحضيرية لمشروع التحسين المستمر للجودة بالثانويات التأهيلية، الذي قطع مراحل هامة في مسار إرسائه، ولاسيما:

- اعتماد شبكة المؤشرات، التي سترتكز عليها عملية التقويم، من قبل المديريات المركزية المعنية بقطاع التعليم المدرسي، من جهة، ومديري المؤسسات الثانوية التأهيلية موضوع العينة التجريبية، من جهة ثانية؛
- إعداد برنامج عمل، مقرون بجدولة زمنية دقيقة، خاص بإنجاز عملية التقويم واستثمارها في إطار نظام الإعلام المندمج لوزارة التربية الوطنية.

من جهة أخرى، شرعت الهيئة في الإعداد لإنجاز التجربة الثانية من البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، الذي يتوقع أن يشمل الجذوع المشتركة بالتعليم الثانوي التأهيلي.

أنشطة اللجان الدائمة

عقدت اللجان الدائمة لدى المجلس 17 اجتماعا خلال الفترة بين فبراير ويوليوز 2009، خصصتها لمباشرة تفعيل ما يرتبط بمجال اختصاص كل واحدة منها من محاور برنامج عمل المجلس لسنتي 2010-2009.

1. لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح:

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال الفترة المشار إليها أعلاه، تمحورت فيها أشغالها، بالأساس، حول ما يلي:

أ- مواصلة تعميق الدراسة والبحث في موضوع واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها في سياق الأشغال المتعلقة بإعداد مشروع رأي المجلس في الموضوع.

في هذا الإطار، استمعت في جلستين منفصلتين إلى عرض النتائج الأولى للدراسة المنجزة في هذا الشأن، وذلك بالوقوف على الجوانب التشخيصية ومداخل العمل المقترحة حول برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وسبل تجديدها.

كما عقدت جلستي استماع وتشاور مع كل من مديرية التربية غير النظامية ومديرية محاربة الأمية.

ونظمت كذلك يومين دراسيين مع عينة من الجمعيات العاملة في مجالي التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، وجلسة استماع أخرى وقفت خلالها على نماذج من تجارب مجددة في التربية غير النظامية ومحاربة الأمية لبعض القطاعات الحكومية.

في ضوء ذلك، تدارست اللجنة الصيغة الأولية لمشروع رأي المجلس في هذا الموضوع، في أفق عرضه على مداولات الجلسة العامة لدورة يوليوز 2009.

ب - من جهة أخرى، وفي ارتباط بموضوع «التحكم في الكفايات اللغوية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين»، واصلت اللجنة دراسة الموضوع، عبر مواكبة تنظيم ورشات متخصصة حسب كل لغة من اللغات المدَرَّسة في المنظومة، والتي انطلقت أشغالها في شهر ماي المنصرم، والتحضير للندوة الوطنية الثالثة التي ستنظم يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 في موضوع «تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية».

2. لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية:

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال نفس الفترة، حيث:

أ- واصلت الاشتغال على موضوع «الارتقاء بمهنة وهيئة التدريس والتكوين» قصد إعداد مقترحات المجلس في هذا الصدد، في أفق عرضها على الجلسة العامة لدورة فبراير 2010.

في هذا الإطار، ومن أجل تعميق الدراسة والبحث في الموضوع، نظمت اللجنة 23 جلسة استماع بين يناير ومارس 2009، بمشاركة ممثلين عن الفاعلين الأساسيين المعنيين.

ويجري حاليا تحليل مفصل لنتائج وخلاصات هذه الاستماعات قصد استثمارها في بلورة مشروع مقترحات المجلس.

ب – من جهة أخرى، وإكبت اللجنة اشتغال المجلس على موضوع التفتيش التربوي، من أجل بلورة مقترحات بمداخل عمل من أجل تطوير مهنة ومهام التفتيش التربوي.

في هذا الإطار، واكبت اللجنة إنجاز استطلاع رأي المفتشات والمفتشين التربويين حول واقع مهنتهم وتصورهم لآفاقها. وهو الاستطلاع الذي تم إجراؤه بين شهري ابريل ويونيو 2009.
كما استمعت اللجنة، في جلستين منفصلتين، لكل من جمعية مفتشي التعليم الابتدائي، والجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي حول تصورهما لواقع التفتيش التربوي ولسبل تطويره.

3. لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة:

عقدت اللجنة، خلال نفس الفترة، 5 اجتماعات تمحورت حول:

أ – مواصلة دراسة موضوع الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية.

في هذا الإطار، وفي ضوء نتائج الندوة الوطنية الثانية حول الشراكة، المنعقدة في أكتوبر 2008، واكبت اللجنة سير الدراسة الهادفة إلى اقتراح آليات محفزة للشراكة المؤسساتية، استعدادا لعرضها على أنظار الجلسة العامة لدورة نونبر 2009.

ب – الاستماع إلى ممثلين عن المديريات المكلفة بالتعليم والتكوين الخاص في قطاعات التربية والتكوين، في إطار الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع حول «التعليم والتكوين الخاص».

آراء المجلس

مشروع رأي المجلس في برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

يهدف المجلس الأعلى للتعليم من مشروع رأيه في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الامية وآفاقها، الذي جاء بطلب من الحكومة، إلى الإسهام في تطوير هذه البرامج، وتعزيز الجهود الرامية لدعم النفس الجديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتبار أهمية برامج التربية غير النظامية ومحاربة الامية في استدراك تعليم الأطفال المنتمين للشريحة العمرية المستهدفة من سلكي التعليم الإلزامي وإدماجهم في المدرسة النظامية، وكذا تمكين الشباب والكبار من الكفايات والمهارات الأساسية لتحريرهم من الامية، وتيسير اندماجهم ومشاركتهم في برامج التنمية المحلية، وتحسين وضعيتهم الحياتية، والمهنية، والاجتماعية، والأسرية، وإعطائهم إمكانية استيعاب التحولات المجتمعية ومسايرتها.

اعتمد المجلس الأعلى للتعليم في إعداد هذا المشروع مقاربة متعددة الأساليب، استهدف من خلالها توسيع دائرة التفكير والدراسة والتشاور، وتجميع أكبر قدر ممكن من الأفكار والاقتراحات داخل هيئاته، واستشارة الفاعلين الأساسيين في مجال التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وشركائهم الميدانيين، والخبرات ذات التجربة في هذا المجال.

استندت هذه المقاربة إلى العمليات التالية:

- مناقشات وإغناءات اللجنة الدائمة الخاصة باستراتيجيات وبرامج الإصلاح، في إطار مواكبتها لمختلف الأشغال التحضيرية لهذا الموضوع؛
- الدراسة الميدانية التي همت تقويم نوعية وأهداف وإنجازية البرامج الحالية واستشراف مستقبلها؛
- جلسات الاستماع والتشاور مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من قبيل الجمعيات والمقاولات؛
- رصد الاتجاهات الدولية المجددة من خلال الدراسة المقارنة لبعض التجارب الدولية الناجحة، ولاسيما كندا، وتونس، والبرازيل، وماليزيا؛
- التنسيق الوثيق مع كل من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ووزارة التشغيل والتكوين المهني.

جلسة عمل مع الفاعلين في مجال التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

قطع إعداد مشروع الرأي عدة مراحل، أهمها:

1. تدقيق المحددات المرجعية لدراسة الموضوع، ومناقشتها واعتمادها من قبل اللجنة المختصة؛
2. إنجاز الدراسة الميدانية وتتبعها وتدارس نتائجها المرحلية؛
3. وضع العناصر التشخيصية المتعلقة ببرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، وكذا الإشكاليات المرتبطة بها؛
4. تحديد مداخل التجديد وإغناؤها من خلال أعمال ومناقشات اللجنة المذكورة، ونتائج الدراسة الميدانية، وخلاصات جلسات الاستماع والتشاور والتنسيق مع القطاعات والفاعلين المعنيين؛
5. تقديم المشروع ومناقشته على مستوى مكتب المجلس قبل عرضه على أنظار الجلسة العامة للدورة التاسعة للمجلس ليوليوز 2009، قصد تدارسه واعتماده، في أفق بعثه إلى الجهة طالبة الرأي، حسب المسطرة المعمول بها في هذا الشأن.

نحو تصور جديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين

في إطار تعميق الدراسة والبحث بخصوص مشروع تصور جديد لمهنة التدريس والتكوين، وسعيا إلى إغناء مقترحات المجلس في هذا الموضوع، نظم المجلس الأعلى للتعليم جلسات استماع، بتعاون مع القطاعات المعنية وبإسهام مختلف الفاعلين؛ الإداريين والتربويين، وذلك من منطلق اعتماد المجلس في اشتغاله على مقاربة تشاركية قائمة على الإصغاء والتشاور والانفتاح على كافة الفئات المعنية ميدانيا بفعل التدريس والتكوين، وفتح نقاش جاد وبناء بغية بلورة تصور متقاسم، مجدد وطموح لمهنة وهيئة التدريس والتكوين.

في هذا الإطار، تم عقد ثلاثة وعشرين جلسة استماع، بتأطير من لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية وبتنسيق مع مديرية الدراسات والبحث لدى المجلس.

وكي يتسنى تحقيق الأهداف المنتظرة، تم وضع خطاطة حددت الأهداف من هذه الجلسات، ونوعية الفئات المشاركة والقطاع الذي تنتمي إليه، وعدد المشاركين في كل جلسة، مع مراعاة معايير التمثيلية حسب السن والجنس والتخصص والموقع الجغرافي. كما تم تأطير كل جلسة بأسئلة محورية موجهة للنقاش، تأخذ بعين الاعتبار كل فئة بحسب واقع المهنة والهيئة وآفاق تطورها ورهاناتها.

وإذا كانت هذه الجلسات تمثل فضاء للاستكشاف والإصغاء المتبادل، فقد تم وضع دليل لتيسيرها، وضمان الإسهام الفعلي لمختلف الفئات المشاركة، وتحسيسها بأدوارها وأهمية خبرتها وتجربتها؛ وذلك بفتح المجال لتقويم ظروف الاشتغال واستجلاء واقع المهنة، لكن مع التركيز بشكل أقوى على استشراف آفاق تطورها على المستوى البيداغوجي والمهني والأخلاقي والمجتمعي.

أما على مستوى المنتوج المستخلص، فقد أفرزت هذه الجلسات معطيات كمية وكيفية هامة تم تدوينها عبر التسجيل الكامل بالصوت والصورة، إضافة إلى تقارير الجلسات، وكذا المساهمات المكتوبة التي أدلى بها بعض المشاركين، وهي معطيات سيتم استثمارها في إغناء بناء مشروع التصور.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل جار من أجل تجميع كل المعطيات المتعلقة بجلسات الاستماع ونتائجها في وثيقة تركيبية؛ سيتم إخضاع محتواها لتحليل علمي.

وسيعرض هذا المشروع بعد إتمام كل العمليات والأشغال المرتبطة به، واستكمال بنائه، على مداولات الجلسة العامة لدورة فبراير 2010.

جلسة استماع إلى رؤساء الجامعات في إطار مشروع التصور الجديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين

وجلسة استماع إلى الطلبة

من أجل خارطة طريق للتحكم في الكفايات اللغوية

اعتمد المجلس، في إطار إعداد مقترحاته وتوصياته في موضوع «التحكم في الكفايات اللغوية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين»، مقاربة تزاوج بين التشخيص واقتراح مداخل عمل ممكنة لتحسين تدريس اللغات وتعلمها، والرفع من المكتسبات اللغوية لدى المتعلمين في مختلف أسلاك وقطاعات التربية والتكوين، وذلك وفق المبادئ التالية:

- المبدأ الأول: الاستناد إلى الخيارات اللغوية التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مع تحيينه في مراعاة للمستجدات؛
- المبدأ الثاني: اعتبار التمكن من الكفايات اللغوية قضية أفقية ذات أولوية في منظومة التربية والتكوين ومخططات الإصلاح، ودعامة حاسمة لإنجاحها؛
- المبدأ الثالث: التركيز على ما يندرج في صميم مهام المدرسة من حيث الجوانب المرتبطة بالتحكم في الكفايات اللغوية، بوصفه أحد المداخل الضرورية للرفع من جودة التعلمات في جميع الأسلاك والمستويات؛
- المبدأ الرابع: التركيز على وضع اللغات وتحسين تدريسها بالتعليم المدرسي لأثره الحاسم في جودة التحكم في اللغات واستعمالها في القطاعات والمؤسسات المختلفة؛
- المبدأ الخامس: العمل على إيجاد حلول متقاسمة، قدر الإمكان، بخيارات متنوعة تراعي تعددية المشهد اللغوي والثقافي الوطني، وتنفتح على التجارب الدولية الناجحة.

في هذا الإطار، أعطى المجلس الانطلاقة، يوم 12 ماي 2009، لمجموعة من ورشات العمل المتخصصة، تهم اللغات السبع المدرسة في المنظومة الوطنية (العربية، الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية، الإيطالية والألمانية)، وتضم ممثلين عن أساتذة اللغات بجميع المستويات والأسلاك، بما فيها التعليم العالي، وأساتذة شعب اللغات بمؤسسات تكوين المدرسين، والمفتشين التربويين، وممثلين عن القطاعات المكوِّنة، بالإضافة إلى ورشة خاصة بقطاعات التكوين المهني وورشة أفقية، تتشكل من منسقي ومقرري الورشات السابقة.

الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم يعطي الانطلاقة لأشغال الورشات المتخصصة في اللغات

جانب من الحضور يوم 12 ماي 2009

وستتمحور أشغال هذه الورشات، التي ستمتد إلى غاية شهر أكتوبر 2009، حول تشخيص ورصد واقع تدريس وتعلم كل لغة، في مرحلة أولى، وذلك بحسب المحاور التالية: الكفايات؛ المناهج والبرامج؛ الغلاف الزمني؛ الوسائط، طرائق التدريس؛ التقويم؛ الدعم البيداغوجي؛ استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل في التدريس والتعلم، التكوين الأساس والمستمر لمدرسي اللغات .

في مرحلة ثانية، سيتم الوقوف على الإشكاليات الكبرى المتعلقة بتدريس اللغات وتعلمها، لتنتقل إلى اقتراح حلول ومداخل عمل، مع استثمار نتائج التشخيص في اتجاه تعزيز مواطن القوة واقتراح حلول للإشكاليات، وتوخي الابتكار والاجتهاد، بالانفتاح على خيارات متعددة، في اتجاه بلورة حلول متقاسمة، قدر الإمكان.

بالموازاة مع ذلك، تم تشكيل هيئة من المستشارين العلميين، مكونة من أساتذة متخصصين في مختلف اللغات، ولاسيما في الجوانب البيداغوجية والديداكتيكية والوظيفية المرتبطة بتدريسها وتعلمها، وذلك قصد تتبع مراحل إعداد مشروع المجلس في الموضوع.

إلى جانب ذلك، برمج المجلس إنجاز 12 دراسة موضوعاتية حول بعض القضايا المندرجة في صميم إشكالية التحكم في الكفايات اللغوية، هي:

1. تعلم اللغات وعلاقته بالقدرات الذهنية للطفل؛
2. كفايات اللغة ووظائفها؛
3. تكلفة عدم التحكم في اللغات؛
4. علاقة اللغة بالمحيط والهوية؛
5. استطلاع للرأي حول اللغات، يهم، أساسا، الآباء والتلاميذ والطلبة والمدرسين وأرباب الشغل؛
6. البحث في آليات تشجيع حركة واسعة للترجمة؛
7. التدابير الإجرائية لتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
8. حصيلة إدراج تدريس الأمازيغية في المنظومة التربوية؛
9. بناء اختبارات مرحلية لقياس التحكم في اللغة العربية وفي اللغات الأخرى؛
10. نظرة عن مسار تدريس اللغات وتعلمها في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛
11. التعدد اللغوي والتفاعل بين اللغات؛
12. التهيئة اللغوية بالمغرب.

ورشة اللغة الأمازيغية

في نفس الإطار، يتم الإعداد لندوة علمية في موضوع: « **تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين : مقاربات تشخيصية واستشرافية** »، وذلك يومي 20 و21 أكتوبر 2009، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ومنظمة اليونيسكو، واللجنة الوطنية المغربية للتربية والثقافة والعلوم. وتتوخى هذه الندوة، التي ستحظى بدعم علمي وأكاديمي لخبراء مغاربة ودوليين، تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على حصيلة الإصلاح البيداغوجي منذ إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مجال تدريس وتعلم اللغات؛
- استحضار التجارب والمقاربات البيداغوجية الوطنية في مجال تدريس وتعلم اللغات؛
- الانفتاح على المقاربات والتجارب الدولية الناجعة في مجال تدريس وتعلم اللغات؛
- استكشاف بعض مداخل العمل الكفيلة بتحسين جودة تدريس اللغات وتعلمها في كافة مستويات ومسالك المنظومة التربوية الوطنية؛
- إرساء قواعد للشراكة والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والفاعلين المعنيين في مجال تدريس اللغات وتعلمها.

ومن المنتظر أن يعرض مشروع مقترحات المجلس في الموضوع على أنظار الجلسة العامة لدورة يوليوز 2010.

مشروع الارتقاء بهيئة ومهنة التفتيش التربوي

يندرج مشروع «**تطوير مهنة التفتيش التربوي**» في إطار مقاربة شاملة يتوخى منها المجلس النهوض بأدوار ومهام مختلف الفاعلين في المنظومة التربوية، منطلقا في معالجته لهذا الموضوع من إدراكه لأهمية التفتيش التربوي وأثره الحاسم في تحقيق جودة التدريس والتعلمات، وبالتالي إسهامه في تحسين إنجازية المنظومة التربوية، وكذا الدور المهم الذي يلعبه في غياب مؤسسات للبحث التربوي والبيداغوجي.

يتوخى هذا العمل، أساسا، ما يلي:

- إعادة صياغة مفهوم التفتيش التربوي في اتجاه تمكينه من مقومات جديدة؛
- تدقيق الوضع المؤسساتي لهيئة التفتيش في ضوء متطلبات الحكامة الجديدة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وكذا توضيح وتعزيز موقعه ضمن الهيكلة العامة للتعاقد البيداغوجي للمدرسة المغربية؛
- تحصين وتطوير المهام الحالية، وتحديد الوظائف والأدوار الجديدة للتفتيش التربوي في ضوء مواصفات المدرسة المغربية الجديدة، وعلى نحو يراعي متطلبات الرؤية الجديدة لمهامه؛
- تطوير أسس ولوج هذه المهنة: التكوين القبلي؛ التجربة الوظيفية؛ الكفايات القبلية المطلوبة؛ القابلية؛ الميول..؛
- تمتين التكوين الأساس وإرساء نظام للتطوير المهني: منهاج التكوين؛ الآفاق المتنوعة في السيرورة المهنية بين التخصص والشمولية؛ التكوين المستمر؛ تدبير المسار والارتقاء المهني؛ التقويم ...

لإعداد هذا المشروع، اعتمد المجلس مقاربة بثلاثة مكونات:

1. تشخيص واقع مهنة التفتيش التربوي؛ تشخيص إحصائي ونوعي ووظيفي وجغرافي، مع توسيع دائرة التشخيص ليشمل كذلك الصعوبات والمعيقات؛
2. إنجاز دراسة مقارنة للتجارب الدولية بهدف رصد مختلف الاتجاهات الدولية في ميدان التفتيش التربوي، وكذا مستجداته؛
3. بلورة مقترحات المجلس الأعلى للتعليم المتعلقة بمداخل عمل من أجل تطوير مهام التفتيش التربوي، مع الحرص على بنائها بناء متقاسما مع مختلف الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع.

وتتلخص أهم مراحل إنجاز المشروع في العمليات الآتية:

- دراسة الوثائق الأساسية، القانونية والتنظيمية والتربوية والوظيفية والتكوينية المتعلقة بالتفتيش التربوي وتحليل مضامينها؛
- دراسة تجارب عدد من المنظومات التربوية الدولية من مختلف المناطق قصد رصد الاتجاهات الدولية المجددة في هذا المجال؛
- تعميم استمارة على جميع المفتشات والمفتشين، تتوزع أسئلتها حول المحاور الأساسية المستوحاة من أهداف الدراسة، وهي: ولوج المهنة وظروف مزاولتها والتكوين الأساس والتنمية المهنية وكذا آفاق تجديدها. وقد تولى مكتب متخصص في الدراسات تحليل الاستمارات المعبأة وإمداد المجلس بنتائج هذا التحليل.
- عقد لقاء تشاوري حول المشروع مع الجمعيات المهنية للمفتشين؛
- تنظيم لقاء دراسي تتويجي لسيرورة إعداد مشروع مقترحات المجلس، بمشاركة المفتشين وممثلين عن مختلف الفاعلين المعنيين.

وستتوج هذه العمليات بإعداد صيغة المشروع وعرضه على الجلسة العامة للدورة التاسعة للمجلس ليوليوز 2009.

جلسة استماع وتشاور مع جمعية مفتشي التعليم الابتدائي

الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية

قطع مشروع مقترحات المجلس في موضوع الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية أشواطا هامة، بدءا بدراسة في الموضوع تنقسم إلى جزئين، أسندت إلى خبرة متخصصة.

تمثل الجزء الأول من هذه الدراسة في تشخيص لوضعية الشراكة في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، من أجل رصد نقط القوة ومواطن الضعف؛ وفي دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية، العربية والأجنبية، الرائدة في هذا المجال.
كما شكلت أشغال الندوة الوطنية، التي عقدت حول الموضوع يومي 21 و22 أكتوبر 2008 بالدار البيضاء، محطة أساسية في بناء المشروع، ولاسيما في إغناء الجزء الثاني من الدراسة، المتعلق بوضع مخطط استراتيجي من أجل تطوير الشراكة في المنظومة التربوية، والرقي بها حتى تحقق التعبئة الهادفة والمستديمة حول المدرسة المغربية.

وسيعرض مشروع مقترحات المجلس في موضوع الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية على الجلسة العامة لدورة نونبر 2009.

الدراسات والبحث

فضلا عن الدراسات الداعمة للمشاريع المتعلقة برأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الامية وآفاقها، ومقترحاته بخصوص كل من التصور الجديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين، والتحكم في الكفايات اللغوية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، والشراكة المؤسساتية من اجل المدرسة المغربية، والتفتيش التربوي، تواصل مديرية الدراسات والبحث اشتغالها على المواضيع التالية:

- الأقسام التحضيرية والتبريز؛
- التعليم والتكوين الخاص؛
- محددات النجاح الدراسي؛
- الإدارة التربوية والتدبير التشاركي.

يقظة علمية حول قضايا التربية والتكوين عبر العالم

إصدارات حديثة

تناولت المجلات العلمية المحكمة في مجال التربية والتكوين، والصادرة مؤخرا، جملة من المواضيع والابحاث ذات الصلة بانشغالات المجلس والقضايا الآنية للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، من بين اهمها:

- مجلة «*School Effectiveness and School Improvement : An International Journal of Research, Policy and Practice*» التي أنجزت، في عددها الأخير، ملفا خاصا حول الطرق البديلة لتقويم اثر المدرسة، واثر التمدرس في مجال سوسيولوجيا التربية، ويتضمن مقالات ترتكز على احدث الاساليب المنهجية للتمييز بين الآثار المترتبة على المدرسة وآثار التمدرس على مسار المتعلمين في هذا المجال؛
- مجلة «*Comparative Education*»، التي تطرقت في آخر عدد لها إلى ملف «ولوج التعليم بإفريقيا جنوب الصحراء»، مبرزة مختلف العوائق التي تحول دون تعميم التعليم الأساسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة في الدول الأكثر هشاشة منها. وقد تضمنت المقالات بعض الاستنتاجات ذات الصلة بالسياسات المستقبلية اللازم اتخاذها لتوفير التعليم للجميع؛
- نشرة «*INSEE Première*»، التي أصدرت نتائج استطلاع رأي حول التكوين المستمر خلال الحياة العملية، اجري سنة 2006 في فرنسا. أسفرت هذه النتائج على أن 44 في المائة من الموظفين يؤكدون أنهم استكملوا دورة تكوينية واحدة أو اكثر خلال الاشهر ال 12 الاخيرة من تاريخ استطلاع الرأي، بين دورات تكوينية مهنية او شخصية؛ ويتعلق الامر، في اغلب الاحيان، بمبادرات تكوين من ارباب العمل.

المواقع:

Comparative Education, Vol. 45 Issue 2 2009, Access to Education in Sub-Saharan Africa
www.informaworld.com

School Effectiveness and School Improvement, Vol. 20 Issue 2 2009, Alternative Methods for Assessing School Effects and Schooling Effects
www.informaworld.com

Cécile Brousse, Coralie Perez, Patrick Pommier. Se former en cours de vie active : l'environnement professionnel est décisif. INSEE Première, n°1234, mai 2009
www.insee.fr

مبادرات مجددة

موقع للتعلم الإلكتروني، رهن إشارة مدرسي التعليم الابتدائي والأولي ببريطانيا: يحتوي على وحدات تفاعلية تتغير من فترة لأخرى، ويتيح الفرصة لتقاسم النتائج والأفكار المنبثقة عن العمل داخل الفصول الدراسية والأنشطة المدرسية. ويعتبر الموقع جزءا من الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني المستمر للمدرسين.

من بين الوحدات المتوفرة في الفترة الحالية: التعليم والتعلم، تطوير الممارسات الجيدة، العمل مع آباء وأولياء المتعلمين، الانتقال من قسم إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، التلاميذ ذوو الاحتياجات الخاصة والتعلم خارج إطار الفصل...

للمزيد من المعلومات:

www.nationalstrategies.standards.dcsf.gov.uk

يفتتح المجلس الأعلى للتعليم بقطر «مدرسة شيربورن» البريطانية في 27 سبتمبر القادم، وذلك ضمن مبادرة المدارس الاجنبية المتميزة التي تفتتح فروعاً لها في دولة قطر. وتقدم مدرسة «شيربورن قطر»، التي يقع مقرها الأم في مدينة دورسيت في بريطانيا، خلال المرحلة الحالية، المقررات التعليمية للطلاب من مرحلة التعليم الأولي (4 سنوات) إلى قسم السادس ابتدائي (11 سنة)، وسيتم افتتاح المستويات الاخرى في السنوات القادمة. ويدرس الطلاب نفس المناهج الوطنية لإنجلترا وبلاد الغال. وتعتبر مدرسة شيربورن المدرسة الثالثة التي تفتتح فرعاً لها في قطر، كجزء من مبادرة المجلس الأعلى للتعليم للمدارس المتميزة، حيث افتتحت كل من مدرسة ديبيكاي الثانوية للمهن الصحية ومدرسة لندن الدولية فرعاً لها في قطر في سبتمبر 2008.

إصدارات المجلس

جديد !

المدرسة المغربية لها مجلتها !

صدر العدد الأول من مجلة المدرسة المغربية، في غضون شهر يونيو المنصرم. وتهدف المجلة إلى فتح النقاش المتعدد بخصوص اهم القضايا والرهانات المرتبطة بالمدرسة المغربية، من خلال استحضار الأسئلة الجوهرية التي تطرحها المنظومة التربوية الوطنية بمختلف مكوناتها، بُغية توسيع المعرفة بالمدرسة المغربية وآفاق تطويرها اعتمادا على المعارف والمناهج الاجتماعية والإنسانية الحديثة.

وتتوزع مواد العدد الأول على ستة أبواب تشكل الدعامات الاساسية لبنية المجلة في صيغتها الاولية الحالية، وهي كالآتي:

- أشغال المائدة المستديرة، شاركت فيها مجموعة من الباحثين ضمن ورشة تناولت بالنقاش «أسئلة ورهانات المدرسة المغربية».
- باب الدراسات، الذي تضمن مقالتين عن وظائف المدرسة الحديثة وعن رهانات إصلاح المنظومة التعليمية بالمغرب.
- باب الترجمات، ويحتوي على دراستين نظريتين لعلمين من أعلام الفكر الفلسفي المعاصر هما حنا أرندت وإدغار موران.
- كما دشنت المجلة في عددها الأول باب «ذاكرة المدرسة المغربية» بجرد كرونولوجي لتطور النظام التعليمي المغربي خلال القرن العشرين، وترجمة إلى الفرنسية لـ «بيان مثقفي المغرب» الذي صدر سنة 1970 بخصوص مسألة اللغة والثقافة في النظام التربوي المغربي، مقرونة بتعليق.
- باب الشهادات، أدرجت فيه هذا العدد، شهادات لكل من السيد إسماعيل العلوي، والطيب الشكيلي وأحمد اخشيشن. وتسعى المجلة من خلال هذا الباب المفتوح في وجه كل الفعاليات العاملة في حقل التربية إلى تكوين أرشيف يقدم مادة حية للمؤرخين والدارسين المهتمين بموضوع المدرسة المغربية.
- كما تضمن العدد ايضا قراءات لإصدارات حديثة ذات صلة بالمنظومة التربوية المغربية، بالإضافة إلى بيبليوغرافيا مختارة في الموضوع.

مفكرة

- الندوة العلمية الوطنية الثالثة للمجلس في موضوع: «**تدريس اللغات و تعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية**» : 20 و21 أكتوبر 2009 بالمدرسة المحمدية للمهندسين، الرباط؛
- الدورة العادية العاشرة: 23 و24 نونبر 2009؛
- صدور العدد الثاني من مجلة «المدرسة المغربية» في شهر نونبر 2009؛
- صدور العدد الأول من «دفاتر التربية والتكوين»، في شهر دجنبر 2009.

نشرة المجلس الأعلى للتعليم
قسم الاتصال والتوثيق
الهاتف: 25 44 77 0537 – الفاكس: 12 46 77 0537
البريد الإلكتروني: contact@cse.ma – الموقع الإلكتروني: www.cse.ma